

The Political Economy of Green Energy in the Arab Gulf States amid Current Economic and Political Transformations: Saudi Arabia and the United Arab Emirates as a Model

* Abdel Nasser Ahmed Hussein Omar 

Faculty of Economics and Political Science, Ajdabiya University, Libya

naserahmedomar1971@gmail.com

*Corresponding Author: * Abdel Nasser Ahmed Hussein Omar

Keyword

Green Energy,
International
Political
Economy,
GCC
Countries,
Energy
Transition,
Geopolitics.

Abstract

This study assesses the strategic and material dimensions of the accelerated shift towards clean energy in Saudi Arabia and the UAE, in the face of fundamental transformations in the international energy system. The study begins with the premise of "strategic competition" to examine whether this shift is merely economic diversification and a means of achieving regional dominance and consolidating geopolitical influence.

The research adopted a comparative approach between "Saudi Vision 2030" and "UAE Energy Strategy 2050", with a brief look at some experiences of one of the Gulf Cooperation Council countries such as Oman and Qatar to raise the level of actual awareness. The research also employed a dual approach that combines descriptive analysis of policies and numerical analysis of energy data, to discuss the debate between old oil interests and global climate eras, and the impact of this on strategic blocs east and west.

The findings concluded that the transition to clean energy constitutes a national "safeguard" and a structural adaptation necessitated by the risk of aging oil reserves, while leveraging the competitive advantage of renewable energy production costs. This study contributes to a complex understanding of the Gulf states' reorientation to become key players in the global post-oil political economy, bolstering their competitiveness in a sustainable hydrogen economy that ensures their continued international influence.

Received : 07/08/2026

Accepted : 20/08/2026

DOI:

<https://doi.org/10.64943/jkc.2026.040308>

الاقتصاد السياسي للطاقة الخضراء بدول الخليج العربي في ظل التحولات الاقتصادية والسياسية الراهنة (السعودية والإمارات- أنموذجاً)

* عبد الناصر أحمد حسين عمر 

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة إجدابيا- ليبيا.

naserahmedomar1971@gmail.com

*الباحث المرسل:	* عبد الناصر أحمد حسين عمر
الكلمة المفتاحية	الملخص
الطاقة الخضراء، الاقتصاد السياسي ، دول مجلس التعاون الخليجي، التحول الطاقوي، الجيو سياسية.	تُقيم هذه الدراسة الأبعاد الاستراتيجية والمادية للتغيير المتسارع نحو الطاقة النظيفة في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات، بمواجهة التحولات الأساسية في نظام الطاقة الدولي. وانطلقت الدراسة من افتراض "التنافس الاستراتيجي" لتمحيص ما إذا كان هذا التبدل مجرد تنويع اقتصادي وسيلة للسبق الإقليمي وتثبيت التأثير الجيوسياسي. واعتمد البحث الأسلوب المقارن بين "رؤية السعودية 2030" و"استراتيجية الإمارات للطاقة 2050"، مع إلقاء نظرة طفيفة على بعض تجارب لحد دول مجلس التعاون الخليجي مثل عُمان وقطر لرفع مستوى الإدراك الفعلي كما وظّف البحث منهجاً مزدوجاً يجمع التحليل الوصفي للسياسات والعديدي لبيانات الطاقة، لمناقشة النقاش بين الاهتمامات النفطية القديمة والعهود المناخية العالمية، وتأثير ذلك على التكتلات الاستراتيجية شرقاً وغرباً. وخلصت الاستنتاجات إلى أنّ التحول للطاقة النظيفة يشكل "خطة حماية" وطنية وتقلّماً بنيوياً يفرضه خطر تقادم الموجودات النفطية، مع استغلال الميزة التنافسية في تكاليف إنتاج الطاقة المتجددة. وتُسهم هذه الدراسة في تقديم إدراك مُعقد لإعادة توجيه الدول الخليجية لتكون جهة فاعلة رئيسية في الاقتصاد السياسي العالمي لفترة ما بعد النفط، مما يدعم قدرتها التنافسية في اقتصاد هيدروجيني مستدام يضمن دوام تأثيرها الدولي.
تاريخ الإستقبال: 2026/08/07	تاريخ القبول: 2026/08/20
DOI: https://doi.org/10.64943/jkc.2026.040308	

المقدمة:

يواجه النظام الدولي حديثاً تحولات جذرية في المشهد الاقتصادي المستجد الذي أملتته التغيرات المناخية والاضطرابات الجيوسياسية والمالية، وهو ما أعاد رسم خريطة جديدة لمراكز القوة والتأثير العالمي بمقاييس جديدة تحمي البيئة، وذلك في معظم البلدان المنتجة للوقود الأحفوري، وتحديدًا دول مجلس التعاون الخليجي التي تمثل الركيزة الأساسية لاستراتيجيات الطاقة العالمية، وكذلك التقديرات الاستراتيجية الغربية؛ نظراً لامتلاكها مخزونات هائلة من النفط والغاز؛ إذ تصدرت المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات الصفوف الدولية بمئات المليارات من براميل النفط وتربليونات الأمطار المكعبة من الغاز الطبيعي، بيد أن المسارات الدولية المتسارعة صوب "إزالة الكربون" هو ما كان له أثره في أن تتحول للمنزلة الاقتصادية المعتادة لتلك البلدان إلى مواجهة تحديات مستحدثة تفرض عليها لزوم التقيد بجوهر الاقتصاد المستدام الجديد. (Kamrava, 2022 p.115)

وتجاوباً مع تلك المستجدات، سارعت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي باعتمادات وجهات شمولية تمثلت في إطلاق مبادرات وطنية واعدة انطلاقاً من "رؤية السعودية 2030" وما تشمله من مشاريع ضخمة متشعبة، ورغم خضوع هذه المبادرات لعمليات تدقيق منتظمة للتغييرات المساحية والمادية بهدف صيانة جدواها الاقتصادية،

فإنها تبقى أساساً في انتقال الطاقة، وصولاً إلى قُدوة دولة الإمارات عبر مؤسسة "مصدر" و"الخطة الإماراتية للطاقة 2050". ولا يقتصر مغزى هذا التغيير على مجرد متابعة تقنيات الطاقة النظيفة، بل يتجاوز ذلك لكونه قراراً ذا سيادة وله أبعاد استراتيجية بعيدة المدى؛ حيث يبرز التناقض الأساسي في مقدرة هذه الدول على التوفيق بين دورها كأكبر مصدريين للوقود الأحفوري وبين ريادتها المتنامية في طاقة الغد، ما ينشئ وضعا من التوازن الحساس بين متطلبات الاقتصاد العتيق ومتطلبات الاستدامة الكونية.

ومن هذا المنطلق يسعى البحث الحالي إلى تحليل هذه المفارقة من منظور "الاقتصاد السياسي"، لتفكيك الدوافع الكامنة خلف تحول الطاقة النفطية التقليدية الى الطاقة الخضراء فبينما تظهر الأهداف البيئية والاقتصادية بشكل واضح، يبقى الطموح الجيوسياسي متمثلاً في إعادة تموضع دول مجلس التعاون الخليجي كفاعل رئيسي في أسواق الهيدروجين الأخضر وتقنيات عزل الكربون وهو الجانب الأكثر حيوية وعليه، يتزايد الاهتمام تجاه ضرورة استكشاف الخطط التكتيكية التي تنتهجها هذه الدول لضمان نفوذها في خارطة الطاقة المستقبلية وسط التنافس الدولي المتزايد على موارد الطاقة النظيفة والحفاظ على البيئة.

مشكلة البحث:

تشهد دول الخليج العربي ولا سيما المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة تحولات اقتصادية وسياسية متسارعة في ظل تراجع الاعتماد النسبي على النفط، وتصادد الضغوط الدولية المرتبطة بتغير المناخ، والالتزام بالتحول نحو الطاقة النظيفة ضمن الأجندات العالمية للاستدامة. مما دفع هذه الدول إلى تبني استراتيجيات وطنية طموحة للتحول نحو الطاقة الخضراء مثل الاستثمار في الطاقة الشمسية والهيدروجين الأخضر، وإعادة هيكلة سياسات الطاقة والاقتصاد. إلا أن هذا التحول لا يقتصر على كونه مسألة تقنية أو بيئية فحسب، بل يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد السياسي، حيث تتداخل اعتبارات السلطة، وتوازنات المصالح، ودور الدولة، والقطاع الخاص، والعلاقات الدولية، مع طبيعة النظم الريعية السائدة في دول الخليج. كما تطرح هذه التحولات تساؤلات جوهرية حول مدى قدرة هذه الدول على تحقيق انتقال حقيقي ومستدام للطاقة دون الإخلال بالاستقرار الاقتصادي والاجتماعي أو إعادة إنتاج أنماط اقتصادية بصيغ جديدة.

ويتجسد تحدي هذا البحث في التداخل المعقد والتناقض الواضح بين الدوافع الأساسية للتحول من الطاقة النفطية المعتادة نحو الطاقة النظيفة في دول الخليج؛ فمن جهة يظهر هذا الانتقال كضرورة اقتصادية مستجدة تُعنى بتحقيق الاستقرار المالي وتوجيه الوقود الأحفوري للتصدير في ظل الأوضاع البيئية الجديدة، ومن جهة ثانية يشكل هذا الأمر استجابة لضغوط دولية خارجية تفرضها التغيرات المناخية العالمية لقمي الانعزال من منظومة دولية تتجه سريعا نحو التخلص من الكربون عبر الطاقة النظيفة وصون البيئة.

وبناءً على ذلك، يتمثل جوهر التساؤل في تحديد الافتقار إلى استيعاب تحليلي شامل لطبيعة الاقتصاد السياسي للطاقة النظيفة في دول الخليج العربي عموماً ودولتي السعودية والإمارات خصوصاً، وكيفية تأثرها بالتحولات الاقتصادية والسياسية الجارية، ومدى انعكاس ذلك على أساليب التنمية، وعلاقات الدولة مع المحيط الاجتماعي، ومكانة دولتي السعودية والإمارات في السياقين الإقليمي والدولي للطاقة، كما يظهر ضرورة تقدير ما إذا كانت استراتيجيات الطاقة النظيفة تمثل تبديلاً هيكلياً في نموذج الاقتصاد القائم أم مجرد وسيلة لإعادة التكيف مع المستجدات الدولية والحفاظ على الثقل الاقتصادي والسياسي.

أهداف البحث:

انطلاقاً من الإشكالية السابقة تتبلور أهداف الدراسة في المحاور الآتية:

1. **التحليل المقارن للاستراتيجيات الدولية:** مقارنة وتقييم "رؤية السعودية 2030" و"استراتيجية الإمارات 2050" حالتين دراسيتين لقطبين خليجيين يتسمان بالتضاد في عديد من ملفات السياسة الخارجية (مثل التباين في إدارة

النزاعات الإقليمية (فلسطين وليبيا واليمن والسودان)؛ وذلك لاستنباط كيفية توظيف كل منهما لقطاع الطاقة الخضراء كأداة لتعزيز المشروع السياسي الخاص بكل منهما وضمان التفوق الإقليمي في مواجهة المنافسين.

2. **رصد الأبعاد السياسية للطاقة الخضراء النظيفة:** تحليل الدور المحوري الذي يلعبه الهيدروجين الأخضر كأحد الأدوات "دبلوماسية الطاقة". فهي تساهم في إعادة رسم خارطة التحالفات الدولية لدول الخليج، إذ تعمل هذه التقنيات جسراً لتعميق الشراكات الاستراتيجية مع القوى العظمى، وخاصة الاتحاد الأوروبي الساعي لتأمين واردات الطاقة النظيفة، والصين التي تقود سلاسل توريد التكنولوجيا الخضراء عالمياً، مما يعزز من مكانة دول المنطقة "مصدرًا شاملاً" للطاقة والنفوذ بمختلف أنواعه.

3. **تقييم فاعلية التحول في إعادة التوضع الدولي:** قياس قدرة الخطط الوطنية على تثبيت موقع دول مجلس التعاون الخليجي "مراكز ثقل عالمية" في سوق الطاقة المتجددة، والتحقق من نجاحها في الانتقال من مربع الاستهلاك التكنولوجي إلى مربع الإنتاج والريادة في ابتكارات الطاقة الخضراء.

4. **رصد المبررات الموضوعية (الاقتصادية، البيئية، والجيوسياسية)** التي تدفع دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام ودولتي السعودية والامارات بشكل خاص نحو تبني خيارات الطاقة المتجددة (الطاقة الخضراء) في التوقيت الراهن.

5. **تحليل مدى تجاوز الخطط الاستراتيجية (رؤية السعودية 2030، واستراتيجية الإمارات 2050) لأهداف التنويع الاقتصادي؛** لنتحول إلى أدوات فاعلة لتعزيز النفوذ الجيوسياسي الخارجي.

6. **رصد التداعيات الجيوسياسية الحديثة** المترتبة على هذا التحول، ولا سيما في سياق إعادة صياغة التحالفات الاستراتيجية مع القوى الدولية الكبرى كالصين والهند والاتحاد الأوروبي.

7. **تحليل النفوذ الاقليمي:** وذلك من خلال بحث سبل الحفاظ على الموقع الريادي للدول الخليجية التي تأسست قوتها على المحروقات النفطية ضمن نظام عالمي يتجه نحو تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري والتوجه نحو الطاقة الخضراء.

أهمية البحث:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من ارتباطها المباشر بموقف الأمن القومي لدول مجلس التعاون الخليجي، وذلك عبر **ثلاثة مستويات تكاملية:**

1. **الأهمية النظرية:** المساهمة في تطوير مفاهيم "الاقتصاد السياسي الدولي" عبر التطبيق على دولتي السعودية والامارات، متجاوزة النماذج التقليدية نحو نماذج "الريعية الخضراء" وكيفية تكييف تلك الدول مع المتطلبات البيئية الجديدة.

2. **الأهمية العملية (التطبيقية):** توفير رؤية تحليلية لصناع القرار حول مخاطر "الأصول النفطية العالقة"، وتقديم مقترحات للموازنة بين حماية الإيرادات الحالية والاستثمار في التحول الجديد للطاقة (الطاقة الخضراء).

3. **الأهمية الجيوسياسية:** توضيح المقاصد الاستراتيجية الخليجية للشركاء الدوليين، مما يساعد في فهم أنّ التوجه نحو الطاقة الخضراء ليس مجرد "حفاظ على البيئة"، بل هو تحول هيكلي لزيادة النفوذ وفتح آفاقاً استثمارية جديدة للشراكات الاستراتيجية بعيدة الأمد.

فرضيات البحث:

تأسيساً على الإشكالية المطروحة تتبنى الدراسة فرضية رئيسية هي: أنّ التحول نحو الطاقة المتجددة (الخضراء) في دول مجلس التعاون الخليجي وخاصة دولتي السعودية والامارات يتجاوز كونه مجرد توجه اقتصادي محلي، ليشكّل في جوهره بعداً جغرافياً سياسياً "جيوبوليتيكياً" بل هو هدفاً استراتيجياً لإعادة صياغة الحضور الدولي لهذه الدول

وتثبيت مكانتها "قوى طاقة عظمى" في بيئة خضراء وعالم منخفض الكربون، مما يضمن بقاءها كمحور لا يمكن تجاوزه في معادلة أمن الطاقة العالمي. وتتفرع عن هذه الفرضية الكبرى مجموعة من الافتراضات الفرعية، **وأهمها:**

أولاً: التمايز الوظيفي والمنافسة السيادية؛ حيث يفترض البحث أن تحول الطاقة من التقليدية إلى الخضراء يمثل ساحة تنافسية جديدة تعكس تباين المشاريع الإقليمية وتضاد التوجهات في عدة ملفات سياسية أخرى.

ثانياً: إعادة التوضع الاستراتيجي عبر سلاسل التوريد الآسيوية؛ إذ يذهب البحث إلى أن هذا التحول يقترن بإعادة تشكيل موازين القوى الدولية بالتأزر المتنامي مع القوى الآسيوية (وعلى رأسها الصين).

منهجية الدراسة:

لإثبات صحة الفرضيات لسابقة اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي. وهو الركيزة الأساسية للدراسة، وينتظم في ثلاثة مستويات متكاملة:

- **مدخل الاقتصاد السياسي:** يُستخدم لتفكيك العلاقة العضوية بين السلطة السياسية والتوجهات الحديثة للطاقة، مع التركيز بشكل خاص على كيفية إعادة تدوير "الريع النفطي" واستخدامه كأداة سيادية لتمويل مشاريع الطاقة النظيفة، مما يحول الموارد النفطية الحالية إلى أدوات نفوذ تعزز القوة السياسية للدولة في النظام الدولي الجديد.

- **دراسة الحالة (المقارنة):** تم اتخاذ دولتي السعودية والإمارات حالتين رئيسيتين للمقارنة، وينطلق الباحث في ذلك من فرضية "التنافس في ظل التضاد الجيوسياسي"، مدرّكاً التباين الجوهرى في العقيدة السياسية والعسكرية لكلتا الدولتين. فالمقارنة هنا لا تنطلق من فرضية "التماثل"، بل تستهدف رصد كيفية إدارة الصراع على الصدارة الدولية عبر بوابة "سيادة التقنية"، وتحليل كيف تحولت الطاقة النظيفة من هدف بيئي إلى "ورقة مساومة جيوسياسية" يستخدمها كل طرف لتعزيز مشروعه الاستراتيجي المستقبلي.

- **تحليل الوثائق والخطاب الرسمي:** عبر الفحص الدقيق للمستندات الاستراتيجية مثل "رؤية 2030" و"استراتيجية الإمارات 2050"، وذلك لاستخلاص التوجهات الجيوسياسية "المستترة" خلف التخطيط الاقتصادي للدول.

الدراسات السابقة:

تستعرض الدراسة مجموعة من الأدبيات التي تناولت التحول الطاقى في المنطقة الخليجية من زوايا اقتصادية وجيوسياسية مختلفة؛ وذلك لتحديد موقع الدراسة الحالية من التراكم المعرفي السابق:

- **دراسة (Youssef & Jian, 2024):** "العلاقات الخليجية- الآسيوية في مرحلة التحول الطاقى: التنافس الأمريكي- الصيني وموقع الخليج." انصبت هذه الدراسة على تحليل التغير في بنية التحالفات الخليجية مع القوى الآسيوية (الصين، الهند، واليابان) في ظل الانزياح العالمي نحو الطاقة الخضراء، وأشارت الدراسة إلى أن الصين عبر مبادرة "الحزام والطريق" تسعى للهيمنة على سلاسل توريد التقنيات البيئية، بينما تستغل دول مجلس التعاون الخليجي هذه الشراكات لتقليل الاعتماد الاستراتيجي على الغرب، وخُصصت إلى أن "التحول الطاقى" بات عنصراً رئيساً في مسرح التوازنات الكبرى بين الشرق والغرب في منطقة الخليج.

وتؤكد هذه الدراسة فكرة بحثنا حول "الموازنة التكتيكية"، وسوف نستفيد منها في تحليل مساهمة الهيدروجين والطاقة النظيفة في خلق أوراق ضغط سياسية جديدة لدول مجلس التعاون الخليجي تجاه الحلفاء التقليديين والناشئين.

الفجوة البحثية وما تقدّمه الدراسة الحالية: على الرغم من ثراء الدراسات السابقة إلا أن هناك ندرة في الأبحاث التي تربط بشكل مباشر بين "إدارة الأصول النفطية القائمة" وبين "بناء التحالفات الخضراء الناشئة" استراتيجية موحدة للبقاء السياسي، فبينما ركزت دراسة (ناصر) على الداخل، ودراسة (يوسف) على الخارج الآسيوي، تسعى دراستنا الحالية إلى تقديم رؤية تركيبية تجمع بين المنهج الكمي (بيانات الطاقة والاستثمار) والمنهج النوعي (الاقتصاد السياسي) لبيان كيف يُستخدم "الاقتصاد الأخضر" درعاً لحماية "النفوذ النفطي" وتطويره في آن واحد، وتكمن

الفجوة البحثية التي يسعى البحث لسدها في أنّ الدراسات السابقة تناولت هذا التحول إما من منظور تقني- بيئي أو منظور مالي فقط، بينما غفلت عن إبراز الربط المباشر بين إدارة الثروات النفطية التقليدية وبناء "قوة طاقة نظيفة" جديدة، ولموضوع الدراسة الحالي أبعاد جغرافية سياسية حاسمة تتجاوز المفاهيم الاقتصادية؛ إذ أنّ الأمر يتعلق بإعادة تعريف "المجال الحيوي" للدول الخليجية في القرن الحادي والعشرين وخاصة دولتي السعودية والامارات.

وتجسد الدراسة الحالية جوهر فكرة تجاوز النظرة التقليدية المجزأة؛ لترسم بدلاً منها مساراً متكاملًا يربط بين إرث من الثروات النفطية والطموح في مستقبل أخضر مستدام.

دراسة (Kabbani and Ben Mimoune, 2021) التي تناولت جهود دول الخليج في تنويع اقتصاداتها وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية، مع التركيز على الإصلاحات الاقتصادية والقطاعات الجديدة التي يمكن أن تدعم النمو المستدام.

دراسة (Shehab, 2023) التي بحثت في التداعيات الجيوسياسية للتحول العالمي نحو الطاقة منخفضة الكربون على دول الخليج العربي، وأوضحت أن التحول في أسواق الطاقة لا يمثل تهديدًا لمكانة دول الخليج فحسب، بل يفتح أيضًا مجالات جديدة لإعادة تشكيل أدوارها الجيوسياسية من خلال الطاقة المتجددة والتكنولوجيات النظيفة.

الإطار النظري:

يستند التحليل الأكاديمي لهذه الدراسة إلى ثلاثة مفاهيم جوهرية في الاقتصاد السياسي الدولي، تساهم في تفسير تحول الطاقة النفطية الخليجية إلى عملية استراتيجية متكاملة وكيف يمكن للطاقة النظيفة أن تكون 'درعًا واقياً' لا يحمي فقط النفوذ السياسي والاقتصادي، بل يضمن حق الأجيال القادمة في حياة كريمة ومستقرة بالدمج بين لغة الأرقام الصارمة وعمق التحليل الإنساني للاقتصاد السياسي وبشكل خاص في دولتي المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، إضافةً لتقديم رؤية شاملة للسيادة الطاقوية التي لا تنفصل فيها التنمية البيئية عن البقاء الاستراتيجي في عالم دائم التغير.

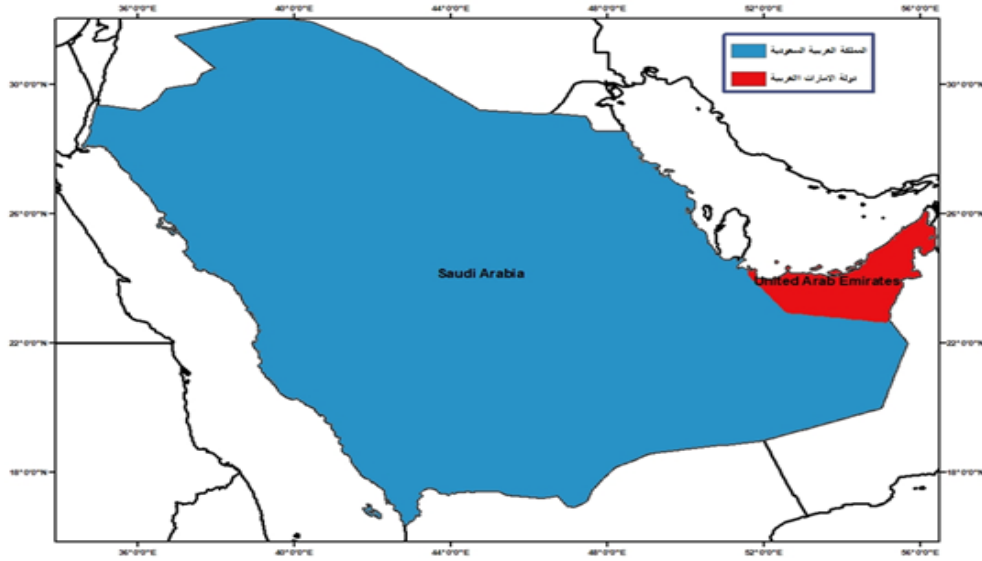
1. نظرية القوة الاقتصادية ودبلوماسية الطاقة: تفترض هذا النظرية أنّ القوة حيائاً لا تقتصر على الجوانب العسكرية فقط، بل يمكن لها ان تمتد لتشمل أدوات مالية واستثمارات استراتيجية جديدة تُوظف لخدمة أهداف السياسة الخارجية وفي هذا السياق، تُعدّ استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي بشكل عام ودولتي السعودية والامارات بشكل خاص في قطاع الهيدروجين النظيف كوسيلة لإعادة هندسة "التبعية المتبادلة" مع القوى الكبرى فمن تأمين إمدادات الطاقة النظيفة لأوروبا وآسيا إلى ضمان بقاءها شريكاً استراتيجياً لا يمكن الاستغناء عنه في المنظومة الدولية القادمة. (Luciani, 2024, p.42)

2. مفهوم "الأصول العالقة" وإدارة مخاطر الربيع: يُشير هذا المفهوم إلى المخاطر الهيكلية الناتجة عن احتمال فقدان الهيدروكربونات لقيمتها الاقتصادية في ظل التوجه العالمي نحو "صفر انبعاثات"، وتتبنى دول مجلس التعاون الخليجي هنا استراتيجية وقائية تهدف إلى تحويل "الربيع النفطي" الحالي لتمويل أصول مستدامة في الطاقة الخضراء دون فقد من القيمة الاقتصادية، مما يضمن تدفق الإيرادات السيادية ويحمي الاقتصادات الوطنية من صدمات "تقادم الأصول". (Goldthau & Sitter, 2023, p.115)

3. الجغرافيا السياسية للطاقة المتجددة: والمقصود هنا ليس إطار مفاهيم الجيوسياسية التقليدية المرتبطة بالمرات المائية والمواد الخام، بل تجاوز ليركز على كيفية إعادة تشكيل موازين القوى بناءً على الريادة التكنولوجية والتحكم في سلاسل توريد الطاقة النظيفة (الخضراء) حيث أنّ تحول الاقتصاد الخليجي وخاصة مورد النفط من التقليدي إلى الأخضر يهدف إلى ضمان سيادة المنطقة من خلال تجارة الطاقة النظيفة، وتحويل "الأمان النفطي" التقليدي إلى "أمان طاقي مستدام" يعزز من استقلالية القرار السياسي أمام الضغوط الخارجية للدول. (Vakulchuk & Overland, 2022, p.28)

المحور الأول: دوافع التحول نحو الطاقة النظيفة في دول مجلس التعاون الخليجي.

يُشكّل الاتجاه نحو منشآت الطاقة النظيفة والمتجددة في دول مجلس التعاون الخليجي العربي عموماً ودولتي المملكة العربية السعودية والإمارات العربية خصوصاً موضع انعطاف جوهري في فكرتهما الاقتصادية والجيوسياسية حيث لم يَعدْ هذا التبدّل مُجرّد خيار إضافي أو استجابة إجرائية للتحديات الدولية، بل باتَ لزاماً استراتيجياً تقتضيه موجات النظام العالمي ومتطلبات الحياد الكربوني كما ان هذا التحوّل يُمثّل إدراكاً وطنياً مُستحدثاً مفاده أنّ النّوعيل الكلي على الموارد الهيدروكربونية المألوفة يُواجه أخطار "التقادم" في عالم يُعيد صياغة خريطة الطاقة وفق مقاييس الاستمرارية والحفاظ على البيئة.(Bousrih, J., & Elhaj, M. (2025), p.45)



الخريطة (1): توضيح موقع منطقة الدراسة.

وتأتى مبررات هذا التحول للدولتين (السعودية-الإمارات) من تضافر ثلاث دعائم استراتيجية متصلة: **دعامة اقتصادية** تهدف لصون الموجودات الوطنية، و**دعامة ببنية-جيوسياسية** تستجيب للتعهدات الدولية، و**دعامة اجتماعية** تنموية تضمن استمرار الازدهار عبر تنويع منبع الموارد.

1. الدوافع الاقتصادية: مخاطر تقادم الممتلكات واستغلال التفوق التنافسي: تتمثل العلة الاقتصادية في الحافز الأشد إلحاحاً مع ظهور مفهوم "الموجودات العالقة" كشاغل أساسي لصانع القرار الخليجي، ومع تسارع التغيير العالمي تتنامى احتمالية تدهور القيمة السوقية للثروات النفطية قبل استخلاصها كلياً وعليه فإن الانتقال نحو الطاقة النظيفة يشكل خطة "تأمين مالي" تسعى لإعادة تدوير عائد النفط الحالي وتوظيفه في ممتلكات مستمرة تضمن استمرار المداخل السيادية في فترة ما بعد النفط.(Luciani,2024, p.92)

إضافة إلى ذلك تهدف دول الخليج وتحديداً دولتي السعودية والإمارات إلى استثمار "الميزة التنافسية" البارزة المتمثلة في أعلى مستويات التعرض الشمسي وأقل كلفة إنتاج دولية. هذا التفوق لا يلبي الاكتفاء الذاتي فحسب، بل يجهّز المنطقة لتغدو أحد الاقطاب العالمية لإنتاج وتوزيع الهيدروجين النظيف مما يضمن لهم الريادة في سوق الطاقة المتجددة المستجدة ويخفض اعتماد ميزانيتهما على تغيرات أسعار النفط.(IRENA,2023, p.15)

2. الدوافع البيئية والضغط الدولية: من الالتزام المناخي إلى الحماية الجمركية: من التعهد المناخي إلى الحماية الجمركية: أضحت المتطلبات المناخية تُشكل هيكل خارجي لهذا التحول؛ إذ أعلنت بلدان المنطقة التزامات كبيرة لبلوغ "الحياد الكربوني" (Net-Zero) ودعمت استضافة دولة الإمارات لـ (COP28) هذا المسار، محولة إياه إلى محفل لإعادة تموضع الدولة كشريك مسؤول في السياسة المناخية الدولية. (عبد الرؤوف، 2022، ص118)

ويكمن الدافع الأبرز في "الترباط الجيو اقتصادي" وتقادي الإجراءات الحماية العالمية، كآلية جديدة لتسوية حدود الانبعاثات الكربونية الأوروبية (CBAM)؛ إذا فرض رسوم كربونية على الصادرات الخليجية يشكل خطراً مباشراً على القوة التنافسية للمنشآت المحلية. لذا، فإن مجال الطاقة الخضراء هو برنامج استباقي لضمان دخول البضائع الخليجية للأسواق الدولية وصون الحصص السوقية من العقوبات البيئية المستحدثة. (Goldthau & Sitter, 2023, p.142)

الجدول رقم (1) أبعاد ودوافع التحول للطاقة الخضراء في دول مجلس التعاون الخليجي.

البُعد	المضمون الاستراتيجي	المؤشرات والآليات العملية
اقتصادي	إدارة مخاطر تقادم الأصول	تنويع المحفظة الاستثمارية السيادية
بيئي	الالتزامات المناخية الدولية	الحياد الكربوني وتجنب رسوم (CBAM)
جيو سياسي	الحفاظ على الريادة العالمية	الهيدروجين أداة نفوذ ودبلوماسية طاقة
اجتماعي	استدامة أنموذج الرفاه	خلق وظائف "خضراء" وتوطين التكنولوجيا

3. المبررات الاجتماعية والتنموية: استدامة الرخاء وهيكل سوق الشغل: الجانب التنموي هو الركيزة الأساسية لكفالة الاستقرار الاجتماعي ومع الازدياد السكاني، غدا استهلاك المحروقات والغاز داخلياً لإنتاج الكهرباء يشكل "فرصة بديلة" ضخمة، حيث تضيق مؤونات يمكن بيعها بأسعار أعلى وعليه، يطمح التغيير لتأمين طاقة ذات كلفة منخفضة للأجيال القادمة مع صون الموارد الناضبة. (Fattouh & Sen, 2018)

وفضلاً عن ذلك يخلق قطاع الطاقة المتجددة فرصاً ذهبية لإعادة هيكلة سوق العمل؛ حيث تتطلب مشاريع الهيدروجين الجديدة والابتكار الأخضر مهارات تقنية وهندسية عالية، مما يسهم في انتقال العمالة الوطنية من القطاعات البيروقراطية إلى قطاعات صناعية وتقنية تنافسية، وهو ما يعزز من مرونة الاقتصاد الوطني وقدرته على الصمود أمام التحولات التكنولوجية الكبرى. (بوزبر، 2023، ص105).

وتأسيساً على ما سلف يمكن الإشارة إلى أنّ التبدل الجاري نحو الطاقة النظيفة في دول مجلس التعاون الخليجي يتجاوز كونه تغييراً قطاعياً ضيقاً، ليرتقي إلى منزلة "التحول التركيبي الاستراتيجي" الذي يقوده دوافع متعددة الأبعاد أوجدت مساراً لا تراجع عنه، وكشف التقييم أنّ الأساس المتين لهذا الاتجاه هو أساس مالي دفاعي بالأساس يهدف إلى حماية الثروات الوطنية من مخاطر "تقادم الموارد الهيدروكربونية"، واستغلال الميزة التنافسية الفريدة في الطاقة الشمسية لكفالة السيطرة على سوق الهيدروجين الأخضر المستجد.

وفي الآن ذاته تحولت الضغوط المناخية والتعهدات العالمية بدور محفّزات تشريعية؛ حيث دفعت الحاجة إلى تحييد الضرائب الكربونية العابرة للحدود وتوطيد هيئة "الدولة الملتزمة دولياً" الأنظمة الخليجية إلى الإسراع بخطط الحياد الكربوني أما الدوافع المجتمعية والإنمائية المتمثلة في تأمين دوام الازدهار وإعادة تصميم أسواق العمل المحلية فشكّلت صمام الوقاية والضامن لاستمرار هذه المساعي على المدى البعيد، وهذا التقاطع الوثيق بين الدوافع المالية والبيئية والاجتماعية هو ما يزود الخطط الخليجية زخمها ومتانتها في مواجهة التحولات العالمية. (Vakulchuk & Overland, 2022, p.78)

ويخلص إلى أنّ اختزال التحول الطاقوي الخليجي في إطار الاستجابة لـ "الأجندة المناخية الغربية" يمثل تبسيطاً يفقر للدقة الجيو اقتصادية؛ إذ أنّ الجوهر الحقيقي لهذا التحول هو قرار جيو استراتيجي سيادي يهدف إلى تأمين

موقع المنطقة في هيكل الطاقة العالمي لما بعد النفط، فدول مجلس التعاون تستثمر فوائضها النفطية الراهنة لـ "شراء المستقبل"، محولةً ميزتها التاريخية في إنتاج الوقود الأحفوري إلى ميزة مستقبلية في إنتاج الطاقة النظيفة الأرخص عالمياً.

ويستنتج الباحث أن حصر التغيير الطاقى الخليجي ضمن سياق التجاوب مع "الخطة المناخية الغربية" يُعدّ تبسيطاً يحتاج الدقة الاقتصادية الجغرافية؛ فالأساس الفعلي لهذا التحول هو قرار استراتيجي سيادي يهدف إلى ضمان مكانة الإقليم في بنية الطاقة العالمية لما بعد النفط، فدول مجلس التعاون الخليجي عامةً ودولتي السعودية والامارات تستثمر فائضها النفطي الحالي لـ "اقتناص المستقبل"، مُحولةً ريادتها التاريخية فتوليد الوقود الأحفوري إلى تفوّق مستقبلي في إنتاج الطاقة المتجددة الأقل كلفةً دولياً.

المحور الثاني: تقييم الاستراتيجيات الوطنية للطاقة.

يعد تقييم المُخطّطات الوطنية للطاقة في بلدان مجلس التعاون الخليجي وخاصةً دولتي المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات أساساً تحليلياً لهذا البحث؛ حيث ينتقل التدقيق من مراقبة الدوافع العامة إلى استجلاء الفلسفة الاستشرافية الكامنة وراء كل خطة تحوّل سيادية، والهدف هو تجاوز السرد التقليدي المألوف للتنوع الاقتصادي، والنظر إلى هذه الخطط باعتبارها آليات جغرافية- سياسية مُصمّمة لضمان موقع تلك الدول من المنظور الجديد للجغرافيا السياسية في منظومة الطاقة العالمية المُتغيرة طبقاً لمعايير الحفاظ على البيئة.

ويعتقد الباحث أن الرؤى الاستراتيجية للدولتين (السعودية-الإمارات) لا ترمي فقط لبنّي أساليب حديثة، بل تسعى لإعادة تشكيل "الجغرافيا السياسية الخليجية" بتحويل المقومات المكانية والمناخية إلى وسائل تأثير تتجاوز الحدود والدول المجاورة، وهو ما يضيف على هذه التوجهات أبعاداً جيوسياسية تجعل من المنطقة مركز استقرار طاقي دولي. (ويوضح الجدول رقم 3 أدناه المقارنة الرقمية لهذه المستهدفات الاستراتيجية):

الجدول رقم (2): مقارنة مستهدفات مزيج الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي بحلول 2050/2030.

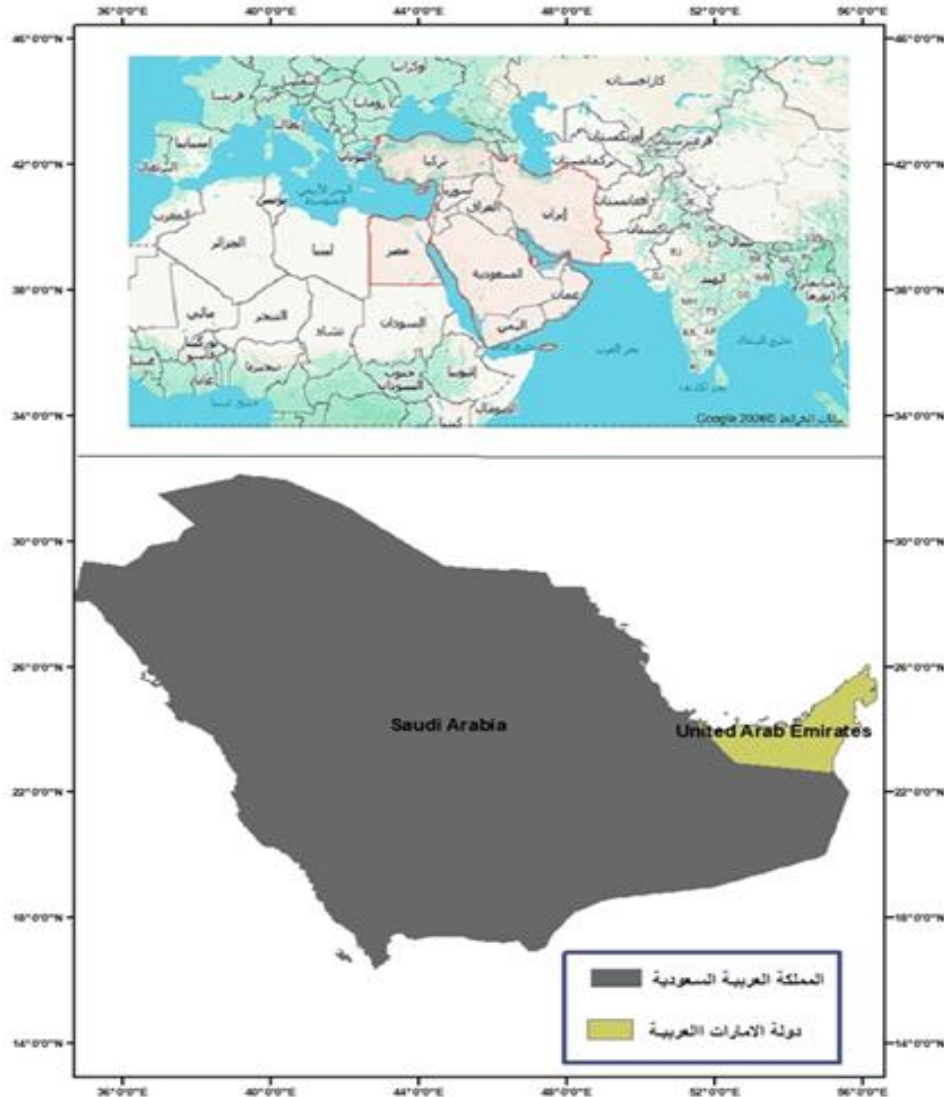
المعيار	المملكة العربية السعودية (رؤية 2030)	دولة الإمارات (استراتيجية 2050)
حصة الطاقة المتجددة	50% من مزيج توليد الكهرباء	44% طاقة متجددة + 6% نووية (إجمالي 50%) للطاقة المتجددة والنووية
القدرة المستهدفة (جيجا وات)	58,7 جيجا وات بحلول 2030	14 جيجا وات بحلول 2030 (طاقة نظيفة)
خفض الانبعاثات الكربونية	278 مليون طن سنوياً	صافي انبعاثات صفري (Net Zero) بحلول 2050
الاستثمارات المرصودة	أكثر من 700 مليار ريال سعودي	600 مليار درهم إماراتي

المصدر: الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA)، إحصائيات القدرة المتجددة 2024.

1. النموذج السعودي (رؤية 2030): القيادة العالمية والطموح الاستراتيجي: يتجلى بكونه الأكثر تطعماً وشمولية في المنظور الاقتصادي؛ فهو لا يكتفي بمواكبة العصر الأخضر، بل يهدف إلى الهيمنة على جزء كبير من محاوره، ويستند إلى مفهوم تحويل الميزة التنافسية المعهودة (أقل سعر للنفط) إلى ميزة قادمة (أقل تكلفة للطاقة الشمسية لإنتاج الهيدروجين) لتأمين الاستقلال الطاقى. (الظاهري، 2024، ص12)

- **مبادرات الريادة العالمية أداة للهيمنة الإقليمية:** مثل مشروع "نيوم" باعتباره أحد المنصات الجيوسياسية التي تهدف لاختبار تقنيات الطاقة المستدامة المستحدثّة، ورغم ما يحيط بالتنفيذ الميداني من تحديات تتعلق بالتكاليف الباهظة والتي دفعت صانع القرار السعودي مؤخراً نحو ترشيد المساحات التشغيلية والتمويلية لضمان واقعية الإنجاز، إلا أن مشروع الهيدروجين الأخضر فيها يمثل التجسيد الأبرز للطموح السعودي في تأمين موقع قيادي في سوق الوقود العالمي الجديد.

- إعادة تعريف النقل العالمي عبر التركيز على الجودة: تعمل الاستراتيجية الخاصة بالسعودية على الانتقال من التركيز على كمية الإنتاج إلى الاهتمام بالجودة والتمكين التكنولوجي. يتطلب هذا الأمر استثمارات كبيرة في المجالات التحتية لتعويض الطلب المحلي وإرسال إشارة للأسواق بأن المملكة مستعدة لإحداث تغييرات في القواعد الاقتصادية النفطية. وهذا ما يعزز مكانتها كمصدر موثوق لضمان استقرار إمدادات الطاقة النظيفة للأسواق العالمية.



الخريطة (2): توضح الموقع الاستراتيجي لمنطقة الدراسة من دول الجوار الجغرافي.

2. الأنموذج الإماراتي (استراتيجية 2050): القمة التقنية وإدارة التشكيلة: بالمقارنة، يستند النموذج الإماراتي إلى نهج أكثر تنوعاً وتوازناً تقنياً، مع التركيز بشكل كبير على ضمان الطاقة الداخلية واستخدام التكنولوجيا كأداة ناعمة ودبلوماسية مؤثرة، كما تتميز هذه الاستراتيجية بالقدرة على التكيف والعمل على المجموعة الاقتصادية للطاقة لا تعتمد على مصدر واحد فقط.

- إدارة تشكيلة الطاقة والطاقة النووية: تُظهر حزمة الطاقة الإماراتية بتنوع الموارد بغية تأمين الاستقرار، ويتمثل الجزء الأهم في إدماج الطاقة الذرية السلمية عبر محطة "براقة" التي توفر طاقة أساسية مستمرة، وهو مطلب لاقتصاد راسخ ومستهلك للطاقة بكثرة، وفي الوقت ذاته تطلع مؤسسة "مصدر" بدورٍ عالمي يقود برامج الطاقة

الشمسية داخل البلاد وفي شتى أنحاء العالم ضمن مبادرات الطاقة الشمسية محلياً وعالمياً، وتوضح سجلات الرصد أنّ هذه الخطة تتبني التوافق بين المألوف والمستجد باستغلال النفط والغاز وقوداً مؤقتاً يضمن الانسيابية والتبديل الهادئ، ما يمنح الدولة مرونة أكبر في مواجهة التحديات والأزمات العالمية. (العتيقي، خالد، والزهراني، عبد الرحمن، 2023، ص59)

- **تأمين أمان الطاقة والدبلوماسية المناخية:** تُعتبر سلامة الطاقة الهدف الرئيسي لهذا النموذج، حيث إن التقدم الاقتصادي المستمر يحتاج إلى شبكة طاقة متينة وموثوقة. وهو ما يظهر البعد الجيوسياسي من خلال استغلال الريادة التكنولوجية كوسيلة تأثير عبر مبادرات المناخ العالمية (مثل تنظيم مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين)، مما يعزز نطاق النفوذ الدبلوماسي ويجعل الإمارات لاعباً رئيسياً في التنمية المستدامة. كما يزيد ذلك من مصداقيتها كمركز عالمي للابتكار بعيداً عن كونها مجرد دولة منتجة للنفط. (الشريف، 2023، ص45)

وبناءً على ما سبق يتبين أنّ الاستراتيجيات القطريّة للطاقة في منطقة (دول مجلس التعاون الخليجي) تستند إلى منهجيتين مختلفتين تتلاقى عند غاية استراتيجية مشتركة، وهي صون المكانة السيادية كقوى عالمية في مجال الطاقة، فبينما تسلك المملكة العربية السعودية درب "الريادة عبر السيطرة والتبديل العميق" باستثمارات تقنية وجيوسياسية ضخمة في قطاع الهيدروجين المستدام، وتعتمد دولة الإمارات العربية المتحدة أسلوب "الريادة عبر المواءمة الذكية والتوازن التقني"، منخل الإدارة حزمة طاقة متكاملة تضع أمان الطاقة والنفوذ الناعم في مقدمة اهتماماتها رغم تباين الوسائل، فإن كلا المنهجين يُشكّل تفاعلاً جريئاً مع مقتضيات زمن الطاقة المُستجدّ.

ويستخلص الباحث أنّ حصر تفسير هذه الخطط في إطار مالي ضيق (كالتنوع الاقتصادي فحسب) يمثل قصوراً في فهم العمق الاستراتيجي لهذه التحولات، فالمبادرات الخضراء الحالية أصبحت تمثل استثماراً جيوسياسياً بعيد المدى يهدف إلى صياغة هوية دولية جديدة تعزز من القوة والتأثير في النظام العالمي الأخذ في التشكل، فالنجاح في قيادة التحول الأخضر يمنح دول مجلس التعاون الخليجي "حصانة جيوبوليتيكية" ضد الضغوط الخارجية، ويحول مكانتها من دول تطلب الحماية إلى "أقطاب نفوذ جيو-طاقي" في النظام العالمي الجديد.

وهذه التصورات تمثل في جوهرها "استراتيجية بقاء سيادي" تضمن بقاء منطقة الخليج، بما تمتلكه من ثروة هيدروكربونية وطموحات تكنولوجية فاعلاً رئيساً ومؤثراً في التوازنات الدولية في العقود القادمة، محولةً تحديات التغير المناخي إلى فرص لترسيخ نفوذها العالمي.

المحور الثالث: التوازن بين مصالح النفط التقليدية والطاقة الجديدة.

يعتبر التكامل بين قطاع البترول التقليدي ومصادر الطاقة المتجددة الأساس الحيوي لاقتصاد الطاقة السياسي في منطقة الخليج. ولا يمثل هذا الاتجاه مجرد تغير تقني، بل يعكس أيضاً أبعاداً جغرافية سياسية تهدف إلى ضمان استمرار هيمنة الدولة في سوق الطاقة العالمي. وفي هذا الإطار، تشكل عملية التحول صراعاً جيوبوليتيكياً حول الموارد والنفوذ الذي تهيم عليه شركات النفط الوطنية الكبرى. ويتطلب هذا التحدي من دول مجلس التعاون الخليجي المضي بحذر في تمويل مستقبلها المستدام باستخدام عائدات النفط الحالية، دون التأثير على استقرار المؤسسات. (العلي، عبد الله، والشمري، محمد، 2022، ص45)

1. التحدي المؤسسي: تنظيم العلاقة بين عمالة النفط والمشاريع الجديدة: يكمن التحدي الرئيسي في كيفية التعامل مع العلاقة المعقدة بين الشركات النفطية الوطنية الكبيرة والمبادرات الطاقية الحديثة. لقد كانت هذه الشركات تمثل المصدر المالي الأساسي والهوية الوطنية لعقود طويلة، ولديها قوة تنظيمية ضخمة. يُعتبر وجود تعارض في الأهداف مقلّقاً، في حين تسعى شركات النفط لزيادة القيمة من المواد الهيدروكربونية، تحتاج الطاقة الحديثة إلى نماذج استثمارية طويلة الأجل وتحمل مخاطر مرتفعة. لمعالجة هذا التعارض، تلجأ الدول إما لتحويل تلك الشركات إلى "كيانات طاقة متعددة المجالات" أو لإنشاء هيئات مستقلة بالكامل لإدارة القطاع الأخضر. (الحري، فيصل، والزهراني، سالم، 2023، ص112).

الجدول رقم (3): ثنائية إدارة التحول بين القطاع التقليدي والمستحدث.

وجه المقارنة	قطاع النفط التقليدي	قطاع الطاقة المتجددة
الهدف الاستراتيجي	تعظيم العوائد المالية الفورية	تأمين الريادة التكنولوجية المستقبلية
مصدر التمويل	عوائد التصدير المباشرة	صناديق الثروة السيادية (ريع النفط)
الأداة التكنولوجية	الاستخراج والمعالجة التقليدية	الهيدروجين واحتجاز الكربون
الدور الجيوسياسي	ضمان أمن الإمدادات الحالية	قيادة منظومة الطاقة منخفضة الكربون

2. النفط "وقود انتقالي" ومصدر للتمويل السيادي: تتجلى في هذا المسار مفارقة محورية؛ فبالرغم من سعي دول مجلس التعاون الخليجي لتقليص الاعتماد على النفط، إلا أنّ إيراداته تظل القوة الوحيدة القادرة على تمويل المشروعات الخضراء العملاقة. وهذا يثبت فرضية البحث بأنّ التحول الاقتصادي يعتمد جوهرياً على "الاستثمار الاستراتيجي" للموارد الناضبة فالإيرادات النفطية تمنح الخليج ميزة تمويلية سيادية تتيح له التحكم في سرعة التحول بعيداً عن تقلبات التمويل الخارجي، ويستخدم الغاز الطبيعي هنا جسراً انتقالياً لتوليد الطاقة محلياً، مما يحرر المزيد من النفط للتصدير لتمويل قطاعات المستقبل، وهو ما يُعرف بـ "دعم إزالة الكربون بواسطة الكربون". El-Katiri, & (Fattouh.2018)

3. الهيدروجين الأزرق: الجسر العملي نحو المستقبل الأخضر: يظهر الهيدروجين الأزرق كوسيلة عملية لدمج الحقائق النفطية مع الأهداف البيئية؛ إذ يُستخرج من الغاز الطبيعي مع الاعتماد على تقنيات احتجاز الكربون وتخزينه. وتستفيد الدول الخليجية من هذا الاتجاه الاستراتيجي استناداً إلى مزايا تنافسية رقمية وبنية تحتية جاهزة، ويتجلى ذلك في المحورين التاليين. (Noussan & Papadopoulos,2020)

- الاستثمار الأمثل والجدوى الاقتصادية: هناك ضرورة ملحة للانتفاع بالبنية التحتية الهائلة الموجودة لإنتاج وإيصال الغاز، مما يقلل كلفة الإعداد بشكل ملحوظ؛ حيث تذكر التقديرات أن سعر إنتاج الهيدروجين الأزرق في المنطقة يتراوح بين 1,2 إلى 1,5 دولار للكيلوغرام الواحد، وهي كلفة تنافسية للغاية بالمقارنة مع الهيدروجين الأخضر حالياً.

- الريادة السوقية المبكرة: تهدف الاستراتيجيات الوطنية لضمان حصة وازنة في السوق العالمي، فعلى سبيل المثال تستهدف شركة "أرامكو" السعودية إنتاج 11 مليون طن سنوياً من الأمونيا الزرقاء بحلول عام 2030، بينما نجحت الإمارات في تصدير شحنات تجريبية من الأمونيا الزرقاء إلى ألمانيا واليابان، مما يمنح الخليج ميزة "السيادة المبكرة" قبل نضوج تقنيات الهيدروجين الأخضر بالكامل.

ويستخلص الباحث مما سبق أنّ التوازن بين المصالح التقليدية والجديدة في الخليج ليس مجرد تغيير تقني، بل هو عملية "إدارة منظمة للتحول" تضمن العبور نحو الطاقة النظيفة دون اضطرابات اقتصادية وبناءً عليه، ويخلص الباحث إلى أنّ السيطرة السيادية لشركات النفط الوطنية (مثل أرامكو وأدنوك) تضمن حدوث تحول جيوبوليتيكي مضبوط التأثير؛ فباعتبار النفط المحرك التمويلي الرئيسي فإنّ هذه المصالح تضمن توجيه الاستثمارات النظيفة لخدمة استمرارية نفوذ الدولة، ولهذا الموضوع أبعاد جغرافية سياسية تضع الخليج في موضع قوة تفاوضية في المرحلة الانتقالية، محوّلًا الفوائض النفطية من مجرد رأس مال ريعي إلى أداة جيوبوليتيكية لإدارة الأجندة العالمية للطاقة.

يمثل التحول الطاقوي في دول مجلس التعاون الخليجي إعادة صياغة جذرية لمفهوم "القوة الوطنية" في العلاقات الدولية. فبينما ارتبطت القوة الخليجية طوال القرن الماضي بكونها "قوة موارد" قائمة على امتلاك الأرض وما تحتها، تتجه المنطقة اليوم نحو "القوة التكنولوجية والإنشائية". التحول لا يغيّر فقط مكونات ما تُصدره الدول، بل يعيد تشكيل الكيفية التي ينظر بها المجتمع الدولي إلى استدامة الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة.

"الطاقة الخضراء ساحة للتنافس في سياق مشاريع إقليمية متباينة." وفي هذا السياق يرى الباحث أن التنافس على ريادة الطاقة المتجددة يمثل امتداداً للصراع على النفوذ السياسي والعسكري بين الرياض وأبو ظبي، وليس مجرد

تكاملاً اقتصادياً. تُبرز الدراسة أن التحول الطاقوي يخدم مشروعات إقليميين مختلفين من حيث الاستراتيجية؛ إذ تسخر الإمارات ريادتها في "الدبلوماسية الخضراء" والابتكار لتعزيز مشروعاتها السياسية القائم على بناء مناطق نفوذ حيوية وتأمين موطئ قدم جيوسياسي عبر دعم جهات محددة وقوى مؤثرة، مثل المشير حفتر في ليبيا، وقوات الدعم السريع في السودان، والدعم لقوى المطالبة باستقلال جنوب اليمن، إضافة إلى الانفتاح على الحكومة السورية وحركة حماس. وفي المقابل يرى الباحث أنّ السعودية تستخدم ثقلها في الطاقة النظيفة وسيلة لتدعيم سياستها الهادفة لدعم استقرار الدول القومية وصيانة تماسك الحكومات المركزية ودرء الانتشار الانفصالي، وبناءً عليه، لم يعد التحول صوب الطاقة النظيفة قضية بيئية وحسب، بل تحوّل إلى "وقود سياسي" مستجد لترسيخ الاستقلال التقني في ظل نظام إقليمي يشهد تبايناً قاسياً في الأجندات العسكرية والدبلوماسية، إذ يسعى كل محور لفرض زعامته المنفصلة على الآخر.

1. الهيدروجين الأخضر سلاح نفوذ جديد: مُنافسة الاستيراد وتثبيت الأبعاد الجيوسياسية للمفهوم، لم يعد الهيدروجين في الرؤية الخليجية مجرد ذرة كيميائية أو مصدر بديل للطاقة، بل غداً "خياراً تكتيكياً" ناجعاً يهدف إلى تعزيز مكانة الخليج المحورية في خارطة الطاقة الكونية، ويعتقد الباحث أنّ هذا التحول يمثل إعادة هيكلة الفضاء الحيوي للدولة الخليجية، حيث يتم إحلال "سطوة الموارد" المستنفدة بـ "قوة التدفق" المتجدد الذي يضمن استمرارية النفوذ.

- **السيطرة على محاور الإمداد المستقبلية وانعكاساتها الجغرافية السياسية:** من استغلال الحيزات الكبيرة والإمكانيات التمويلية الهائلة، والتي تُظهرها أعداد الاستثمارات المخصصة التي تتجاوز 700 مليار ريال في السعودية و 600 مليار درهم في الإمارات، تسعى دول مجلس التعاون الخليجي لإثبات أنّ "أمان الطاقة الدولي" لا يمكن تحقيقه بمعزل عن موقعها الجغرافي، وينتهي الباحث إلى أن ضخامة هذه الاستثمارات تستهدف توليد الهيدروجين بكلفة مُنافسة (تصل إلى 1.5 دولار للكيلوغرام)، مما يُنْعَش مفهوم "الاعتماد المشترك" بصيغة جيوبوليتيكية تقنية تُلْزِم بأهمية المنطقة كشريك أساسي للاتحاد الأوروبي لتعويض الغاز الروسي بمصادر طاقة نظيفة ومُستقرة. (Hafner & Tagliapietra, 2024, p.112)

- **الدبلوماسية التعاقدية واستثمار النفوذ الرقمي:** اتفاقيات تزويد الهيدروجين هي اتفاقيات سياسية بالدرجة الأولى؛ إذ تربط المنشآت التحتية للمشتري بالجهة المنتجة الخليجية لمدة تقارب 30 عاماً، ويستنتج الباحث أن هذا التشابك الجوهري المدعوم بأهداف تصدير طموحة (مثل سعي السعودية لإنتاج 4 ملايين طن سنوياً بحلول 2030)، يحوّل الهيدروجين إلى "سند تفاوض جيوسياسي" مؤثر؛ حيث يتبادل أعضاء مجلس التعاون الخليجي الطاقة مقابل نقل المعرفة أو المساندة الدبلوماسية، مما يوطد أبعاداً إقليمية جديدة تتخطى صيغة "النفط مقابل الحماية" (المألوفة. (Pepe et al., 2023)

2. تحول الطاقة والاستقرار الإقليمي: مثل مشاريع الوصل الكهربائي والأبعاد الجغرافية – السياسية للتلاحم يُعتبر الوصل الكهربائي العابر للحدود أحد أكثر الوسائل الجيوسياسية أثراً في تماسك المنطقة واندماجها؛ ويرى الباحث أن "الشبكة النفطية المائية" القديمة تُستبدل شيئاً فشيئاً بـ "جغرافيا الأسلاك"، حيث تتحول الجغرافيا من عائق للمسافات إلى أداة لترسيخ الارتباط الاستراتيجي.

- **أمن الطاقة أداة تكامل وجيوبوليتيك الاستقرار:** تشابك المنظومات الكهربائية بين السعودية والإمارات وعمان وسواهن يخلق "قدراً للطاقة مشتركاً"، ويظهر هذا الاتجاه تطوراً رقمياً بواسطة مشروع الربط الكهربائي الخليجي الذي وُفق في إيصال فائض طاقة يفوق (1000 ميغاوات) في الظروف الطارئة، الأمر الذي يُخفّض من احتمالات الصدام العسكري؛ لأن أي خلل في شبكة الدولة سيؤثر فنياً على البقية، وينتهي الباحث إلى أن هذا التواصل يحول الأمان الوطني الجماعي من شعار سياسي إلى مصلحة فنية ومكانية حتمية. (Alaqeel & Hasan, 2020)

- **الاعتماد المتبادل والقلق السيادي (جيوسياسية الفائض):** على الرغم من المزايا تبرز "جيوسياسية الأسلاك" أداة نفوذ، فالدولة التي تمتلك الفائض الأكبر من الطاقة المتجددة –مثل السعودية التي تستهدف 58.7 جيغاوات بحلول 2030- تحظى "بجذب هائل" تجاه جيرانها، ويخلص الباحث إلى أنّ الإمساك بـ "نقاط الوصل" يمنح الدولة المهيمنة

تأثيراً جيوسياسياً يتيح لها رسم مسارات قرارات المنطقة الطاقية، لذا فإنّ تسيير هذه المنظومات يستلزم انسجاماً دقيقاً بين التآزر التجاري وصور استقلال القرار القومي، مما يؤسس لمقاييس جغرافية سياسية مستحدثة تقوم على "التحكم التقني المشترك". (Westphal et al.,2022)

3. التحول من "دبلوماسية الموارد" إلى "السيادة التقنية": إعادة هندسة الميزان الاستراتيجي للتحالفات الخليجية:

تخضع الرابطة التاريخية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج والقوى العظمى لعملية تقييم عميقة تهدف إلى تخطي نمط "الأمان مقابل البترول" الذي ساد لعقود، وهذا التغيير يمثل "إعادة تصميم استراتيجية" متكاملة؛ إذ لم يعد النفط وحده كافياً لكفالة الغطاء الأمني، مما دفع العواصم الخليجية صوب تأسيس "استقلالية تقنية" قاعدة جديدة لنفوذها العالمي عابر القارات.

أ. نهاية العهد القديم وتغير التوجهات الغربية (تفكيك معادلة الأمن مقابل النفط): لفترة ناهزت ثمانية عقود استند الاستقرار الجيوسياسي في المنطقة إلى معادلة تدفق النفط مقابل الحماية ومع ذلك، فإنّ هذه المعادلة بدأت في التآكل تحت وطأة متغيرات استراتيجية، يحللها الباحث على النحو الآتي: (Krane,2024, p.205)

- استقلال الطاقة الأمريكية: نتج عن ارتفاع إنتاج النفط الصخري في أمريكا، ليتجاوز 13 مليون برميل يومياً، تحوّل واشنطن إلى مصدر صافٍ، ما أوجد تبديلاً جغرافياً سياسياً قلّل من الشأن المباشر لنفط الخليج في تقديرات الأمن القومي الأمريكي المألوفة.

- التوجه نحو المحيط الهادئ: إعادة توجيه المنهج الأمريكي نحو كبح الصين جعل منطقة الشرق الأوسط تحتل مرتبة ثانية، وهو ما لمستته العواصم الخليجية كدلالة على تضالّ "وثيقة الضمان" الماضية.

- التحول الصناعي الرابع: لم يعد البترول المادة الوحيدة التي تمنح السلطة؛ بل صارت "تقنيات الهيدروجين" و"أشباه الموصلات" هي العملات الحديثة للنفوذ.

ويبنتهي الباحث إلى أن دول الخليج انتقلت من موقع "الباحث عن الحماية" إلى موقع "المشارك التقني والمختبر الكوني"؛ فبعد استثمارات نووية هائلة (مثل محطة براكا التي تؤمّن 25% من حاجات الإمارات للكهرباء) غدت المنطقة لاعباً في إدارة عروق إمداد الطاقة النظيفة، مما يجعل التخلي الغربي عنها خسارة محورية تتجاوز مجرد براميل النفط الخام. (Hafner & Tagliapietra,2024, p.158)

الجدول رقم (4) تحول موازين القوى بين الدول الغربية والخليج في الحقبة الطاقية الجديدة.

معيار القوة	العصر الهيدروكربوني (القديم)	عصر التحول الأخضر (القادم)
طبيعة النفوذ	نفوذ الموارد (النفط والغاز)	نفوذ التكنولوجيا والسيادة التقنية
الرابطة الاستراتيجية	تأمين الإمدادات مقابل الأمن العسكري	الشراكة المناخية مقابل الاعتراف الجيوسياسي
الأداة الدبلوماسية	أوبك وحصص الإنتاج	تحالفات الهيدروجين والربط الكهربائي الدولي
المكانة الدولية	ممول للمواد الخام (دولة ريعية)	فاعل في حل الأزمات العالمية (دولة قائدة)

المصدر: إعداد الباحث.

ب. التأثير عبر الدبلوماسية الخضراء (بناء القدرة المكتسبة): في الفكر السياسي المؤلف تُعتبر المقدرة النفطية قوة "جوهرية" أو "منحة موقعية"، لكن الباحث يؤكد أن القوة الراهنة هي "قوة جيوبوليتيكية مكتسبة"، التي تسعى دول مجلس التعاون الخليجي لحيازتها تقوم على الإبداع والسبق.

- تنويع الحلفاء في نظام متعدد القطبين: تمنح "التقنية الخضراء" دول مجلس التعاون الخليجي مرونة سياسية لم يسبق لها مثيل؛ فبينما يبقى التنسيق الأمني مرتبطاً بالغرب، وتتجه العواصم الخليجية نحو الصين وكوريا الجنوبية

واليابان لتأسيس تحالفات في تكنولوجيات الطاقة الشمسية وبطاريات الليثيوم، هذا "التنوع التكتيكي" يمنح القرار السياسي الخليجي استقلالاً أكبر؛ إذ لم يعد الكيان الخليجي مُجبراً على الميل في الصراع القطبي، بل غداً "معبراً تقنياً" يوصل بين الشرق والغرب. (سالم، 2025، ص115)

- **الدبلوماسية المناخية وسيلة للنفوذ الدولي:** من خلال استضافة مناسبات مهمة مثل (مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين) (COP28) وإطلاق برامج (السعودية الخضراء)، تمكنت دول مجلس التعاون الخليجي من إمسك زمام الصدارة في ملف المناخ، وحيث لم تعد هذه الدول في موضع "المُلام" لتوليد الانبعاثات، بل صارت "المُمول" والمُحدث لحلول خفض الكربون. هذا التغيير يحول "الضغوط البيئية الغربية" عن كونها خطراً على صادرات النفط إلى فرصة لزيادة التأثير عبر تصدير الهيدروجين الأخضر والأزرق، وهو ما يلزم الدول الصناعية الكبرى بإبقاء علاقات متينة مع الخليج لتأمين نجاح تحولها الطاقى الداخلي. (The Emirates Policy Center, 2023)

ج. **الأمن التكنولوجي بديل للأمن العسكري:** مفهوم "الأمن التقني" يضم السيطرة على الهياكل التحتية الذكية، وحماية الفضاء الإلكتروني لمنشآت الطاقة، والسبق في براءات اختراع الطاقة المتجددة؛ فعندما يحوز الخليج أكبر محطات الهيدروجين في العالم، فإنه يملك أدوات تشغيل الصناعات الأساسية في أوروبا وأجزاء من آسيا، وتستنتج الدراسة أننا نشهد ولادة "عهد جيوسياسي مستحدث"؛ فبدلاً من "الأمان مقابل النفط"، نحن أمام "الهيمنة التقنية مقابل التعاون الاستراتيجي المتواصل". (Krane, 2024, p.210)

ويضيف الباحث أن السيطرة على أكبر محطات الهيدروجين في العالم تمنح الخليج مفاتيح تشغيل الصناعات الثقيلة العالمية، مما يحول "نقطة الضعف" المتمثلة في انتهاء عصر النفط إلى "نقطة قوة جيوبوليتيكية" تضمن بقاء المنطقة مركز ثقل في النظام الدولي الصاعد. كما أن التحول نحو الطاقة النظيفة في دول مجلس التعاون الخليجي يتجاوز في جوهره الأبعاد البيئية المجردة، ليرتقي إلى مرتبة "الاستراتيجية الكبرى لإعادة التوضع الجيوسياسي"، فقد تمكنت دول المنطقة من إدارة عملية انتقال تاريخية تم بموجبها إحلال "السيادة التقنية" محل "قوة الموارد" التقليدية. وأثبتت الدراسة أن توظيف الهيدروجين أداة نفوذ استراتيجي، وتفعيل مشاريع الربط الكهربائي صمام أمان جيوسياسي أدى بفعالية إلى تفكيك معادلة "الأمن مقابل النفط" التاريخية، واستبدالها بأمودج تعاقدى جديد يقوم على "الأمن التكنولوجي مقابل الشراكة المناخية" هذا التحول البنيوي لا يكرس بقاء الخليج مركز ثقل طاقي فحسب، بل يعيد إنتاج دوره فاعلاً محورياً في صياغة المعايير الدولية للابتكار الأخضر وتأمين سلاسل التوريد العالمية المستدامة، مما يضمن مرونة النفوذ الخليجي في مواجهة تحولات النظام الدولي الجديد. (Luciani, 2024, p.110)

ويُعدّ الإنجاز الاستراتيجي الأبرز في هذا المحور يكمن في قدرة صانع القرار الخليجي على تحويل "تهديد" تقادم الأصول النفطية إلى "فرصة" لبناء قوة مكتسبة تعتمد على الريادة التكنولوجية والدبلوماسية الخضراء، وهذا الانتقال يمنح دول مجلس التعاون الخليجي مناعة ضد التهميش الجيوسياسي، ويحول علاقتها بالقوى الكبرى من علاقة "تبعية أمنية" إلى "شراكة استراتيجية" قائمة على المصالح التقنية المتبادلة وبذلك فإن "الأمن التكنولوجي" يمثل بوليصه التأمين الحقيقية لضمان استدامة النفوذ الخليجي في عالم ما بعد الهيدروكربون، مما يكرس استقلالية القرار السياسي في ظل نظام دولي متعدد الأقطاب.

المحور الخامس: أثر تحول الطاقة على العلاقات الاقتصادية الدولية (الشرق والغرب).

يُشكّل هذا المحور ختام التقييم الجيوسياسي؛ إذ يُقدّر الأسلوب الذي استخدمت به بلدان مجلس التعاون الخليجي خططها الخضراء لتصبح جهة محورية في التنافسية الكونية المستجدة، فتحول الطاقة لم يكتف بتبديل البنية الاقتصادية الداخلية، بل إلى تغيير جوهري في نظام الروابط الدولية للمنطقة؛ فانتقلت من وضعية الاتكالية المفردة على الغرب بمقتضى "الأمان مقابل المحروقات" إلى استراتيجية "الموازنة الاستراتيجية" والتداول متعدد الأطراف، مستثمرة الطاقة المتجددة كأداة لتوطيد العلاقات مع كلا القطبين العالميين. (يوسف، 2024، ص12)

1. الشراكة مع أوروبا: الهيدروجين كضامن لأمن الطاقة وميثاق استقرار جيوسياسي جديد: تُعتبر الرابطة المشتركة مع الاتحاد الأوروبي مثالاً بارزاً للتحول الجيوسياسي الذي يقوده الانتقال الأخضر في الخليج؛ فلم تُعد هذه الشراكة مجرد مسألة مقايضة تجارية اعتيادية، بل غدت ضرورة إستراتيجية عاجلة فرضتها التغيرات العالمية المتسارعة، وفي طليعتها النزاع الروسي الأوكراني الذي أظهر ضعف استقرار الطاقة الأوروبية وأوجد حاجة حاسمة لاستكشاف مصادر بديلة وموثوقة. وفي هذا السياق يبرز:

- **الهيدروجين الخليجي حجر زاوية في استراتيجيات الاتحاد الأوروبي الطموحة**، مثل خطة (Repower EU)، التي تهدف إلى إنهاء الاعتماد الطاقوي؛ ويتجلى هذا التغيير رقمياً ومادياً في إبرام كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات لأكثر من 15 مذكرة تفاهم واتفاقية شراكة استراتيجية مع دول أوروبية رئيسية، وفي طليعتها ألمانيا وهولندا وبلجيكا، لإنشاء أولى مسارات إمداد الهيدروجين والأمونيا النظيفة في العالم، وما يعطي الثقل التفاوضي للعرض الخليجي مستوى غير مسبوق هو الجمع بين ضخامة الطاقة الإنتاجية و"الميزات السعيرية" التي تجعل الهيدروجين المُنتج في المنطقة هو الأقل كلفة عالمياً عند وصوله إلى المرافئ الأوروبية.

وهذا الأثر يتجاوز الميزان التجاري ليتحول إلى "سلطة سيادية" تعيد تشكيل ميزان الاستقرار الإقليمي؛ فعندما تبرم القوى الأوروبية اتفاقيات طويلة الأجل لشراء الطاقة المتجددة، فإنها في الحقيقة توقع "عهد أمان متبادل" يجعل من ثبات الممرات البحرية الخليجية واستمرارية أنظمتها السياسية مصلحة قومية أوروبية مباشرة لضمان استمرار دوران الصناعة في القارة، وبذلك ينجح الخليج في تحويل الهيدروجين من سلعة تقنية إلى وسيلة وصل محورية تضمن تعهد القوى العظمى بحماية أمن المنطقة كجزء أساسي من أمنها الذاتي. (Chen, 2024, p.155)

- **ريادة الدبلوماسية المناخية وتصدير المعايير الدولية:** بموازاة التدفقات المادية للهيدروجين، تنشط دول مجلس التعاون الخليجي في مسار "دبلوماسية الضوابط"، وهي محاولة واعية للمساهمة في إعداد القواعد الناظمة لسوق الطاقة العالمي الجديد. ولا تكتفي دول مجلس التعاون بكونها "مستقبلة" للمواصفات البيئية الأوروبية المشددة، بل تطمح لأن تكون "طرفاً مؤثراً" في رسم المقاييس التقنية وشهادات المنشأ لهذا الهيدروجين النظيف. هذا الاتجاه يهدف إلى تأمين توافق الإنتاج الخليجي مع متطلبات السوق الأوروبية (مثل ضريبة الكربون الحدودية)، مما يمنع فرض قيود تجارية لاحقة على صادرات المنطقة. فالنجاح في "ترسيخ الضوابط" يمنح دول مجلس التعاون الخليجي "درعاً دبلوماسياً" ضد الضغوط الغربية المتعلقة بملفات البيئة، ويُغير صورتها الذهنية من دول مُتهمة بالتلوث إلى دول طليعية في المعالجات المناخية.

وعلاوة على ذلك، تُعزز هذه الدبلوماسية المستدامة خلق بيئة استثمارية جذابة للشركات الأوروبية الكبرى المتخصصة في تقنيات احتجاز الكربون وتخزينه، وتقنيات التحليل الكهربائي. فالدول الخليجية تُقدم حالياً "مساحات تجريبية" لتطبيق أحدث المستجدات الأوروبية على نطاق تجاري واسع، مما يُنشئ ترابطاً تقنياً يُعمق من أساس الشراكة. وهذا التبادل لا يقتصر على نقل المعرفة، بل يمتد لبناء تكتلات سياسية داخل الهيئات الدولية (مثل الأمم المتحدة ووكالة الطاقة الدولية)، حيث تتلاقى المصالح الخليجية والأوروبية ضمن أجندة "التحول العادل" الذي يحفظ دور الغاز كوقود مرحلي، ويفتح السبيل للهيدروجين كوقود اختتامي. فهذا التموضع الحصص للخليج يضمن موقعاً ثابتاً في صدارة القرار العالمي المتعلق بمصير الكرة الأرضية. (سالم، 2025، ص140)

2. الشراكة مع الشرق (الصين والهند): مركز التقنية والتمويل: تتوطد العلاقة مع القوى الشرقية على أساس الكفاءة التقنية؛ حيث يلعب الشرق دور المُمَوِّل والمورد الأساسي لتمكين التحول الأخضر الخليجي:

- **الصين مصدرًا للسيادة التقنية والتمويل الإنشائي** تجاوز التعاون الخليجي الصيني في مجال الطاقة المتجددة الشكل التقليدي المرتكز على المبادلة التجارية السهلة (نقط مقابل بضائع استهلاكية)، ليصبح اتحاداً هيكلياً يرمي إلى ترسيخ التقنية وضمان مسارات التوريد، وتظهر بكوناً حاليّاً رقيقاً ضرورياً في الخطط البيئية الخليجية؛ نظراً لاستحواذها الكامل على لوازم الإنتاج، فهي تزود المنشآت الضخمة في السعودية والإمارات بأكثر من 80% من حاجتها من الألواح الشمسية الضوئية وتقنية بطاريات الحفظ الهائلة، وهذا التدفق التكنولوجي يكفل لدول الخليج إنجاز مشاريعها

الطموحة حسب مواعيد زمنية قياسية وبأقل كلفة استثمارية عالمياً، مما يدعم الجدوى المالية للهيدروجين النظيف الخليجي ويجعله خصماً قوياً في المحافل الدولية.

إضافة إلى هذا، يتوسع النطاق الصيني ليشمل الجانب المالي والإنشائي بدمج مشروعات الطاقة الخليجية ضمن تصور "طريق الحرير الأخضر" الخاص بمبادرة الحزام والطريق، فالمؤسسات المصرفية والشركات الإعمارية الصينية تشارك في تشييد البنية الأساسية الذكية لنقل الطاقة، وهو ما يؤمن لدول المجلس خياراً تكتيكياً مغايراً للطرق التمويل الغربية التي تكون تحت إملاءات سياسية أو مقاييس بيئية جامدة. وهذا التشابك يكفل تدفقاً دائماً للمعارف الهندسية الراقية وبمنح متخذ القرار الخليجي "اكتفاءً ذاتياً مالياً" يسمح له بالتحرك في نظام عالمي متعدد المحاور، محولاً الصلة من مجرد استيراد للمجهّزات إلى تعاون في تأسيس "الاعتماد التكنولوجي" الذي يعتبر لبنة أساسية في الأمن القومي المستجد للمنطقة. (يوسف وجيان، 2024، ص7)

- **الهند سوق استراتيجي ومختبر للحلول الرقمية:** تُمثّل الهند ركناً تكاملياً أساسياً في استراتيجية "التوجه شرقاً"، حيث أصبح الثُعامَل ليس فقط سوقاً استهلاكياً ضخماً، بل محوراً للكفاءات التي تدعم التحول الطاقوي. فالهند، التي تجتهد لتقليل انبعاثاتها الكربونية، تُعتبر الوجهة المستقبلية الأضخم لتوزيع إنتاج الخليج من الهيدروجين النظيف والأمنيا الخضراء، ولتأسيس مسارات طاقة عبر المحيط الهندي تضمن لدول المجلس استمرارية الطلب في ظل التوقعات بانخفاض استهلاك النفط التقليدي، مما يجعل الهند حليفاً في تأمين "العائد الأخضر" البديل. وهذا الترابط يُنشئ توازناً جيوسياسياً يمنع اعتماد المصالح الخليجية على قوة أسيوية واحدة، ويُرسّخ تكتل يقوم على تآزر الموارد بين المُنتِج الخليجي والمُستهلك الهندي. (المنصوري، 2024، ص88)

ومن ناحية فنية، تتألق الهند كمورد أساسي للكفاءات في مجال البرمجيات وأطر الذكاء الاصطناعي الضرورية لإدارة "المنظومات الذكية" وتوزيع موارد الطاقة المتجددة المتقطعة. وإن التناغم مع قطاع تقنية المعلومات الهندي يُمكن دول الخليج من استحداث منظومات رقمية متقدمة لرصد ورفع كفاءة استغلال الطاقة، وهو ما يدعم غاية "الأمان التكنولوجي". وبهذا، تنتقل العلاقة من جلب العمالة المعتادة إلى اجتذاب العقول المبدعة التي تشارك في تأسيس الهيكل الرقمي للطاقة النظيفة في الخليج. وهذا التعاون يزيد من قدرة الدول الخليجية على تنويع شركائها المحوريين في آسيا، ويُثبت أن المنطقة لم تبق مجرد "مُزود وقود" للكرة الأرضية، بل قاعدة لوجستية وتقنية تربط بين مسارات القيمة المُضافة في المشرق والمغرب. (Mehta & Kapoor, 2025, p.134)

الجدول رقم (5) ثنائية الشراكة الخليجية بين الشرق والغرب في عصر الطاقة النظيفة.

القوة الدولية	طبيعة الشراكة الخضراء	العائد الاستراتيجي للخليج
الاتحاد الأوروبي	تصدير الهيدروجين والمعايير البيئية	نفوذ جيوسياسي وأمن طاقي متبادل
الصين	توريد التقنية والتمويل الإنشائي	استقلال تمويلي وسرعة تنفيذ المشاريع
الهند	سوق استهلاكي وخبرات رقمية	تنويع الأسواق والحلفاء في آسيا

3. **استقلالية القرار الوطني: خطة التوازن لتعظيم التأثير العالمي:** يُجسّد التداخل العميق بين الشراكات الأوروبية والآسيوية في ملف الطاقة النظيفة انعكاساً لتوجه استراتيجي خليجي مُعمق يهدف إلى تحقيق "الحرية الاستراتيجية" في عالم يتسم بالقطبية المتنافسة؛ لم يعد صانع القرار في دول المجلس التعاون يعتبر التحالفات "تعهدات عقائدية" راسخة، بل وسائل مرنة لإدارة المصالح الوطنية، وهذا الانفتاح المتزامن على التكنولوجيا الغربية والتمويل والخبرة الشرقية يرمي بالأساس إلى تفادي سيطرة أي ثقل دولي وحيد على مسار تطور الدولة، الأمر الذي يضمن لدول الخليج سعة الحيلة في صياغة توجهاتها المحلية والخارجية بمنأى عن الضغوط الخارجية أو تكتيكاً للابتزاز الجيوسياسي.

- **استراتيجية "الموازنة المزدوجة" والمساومة الجيواستراتيجية:** تعتمد دول مجلس التعاون الخليجي حالياً على مبدأ "الموازنة المزدوجة"، وهي وسيلة دبلوماسية متقدمة تستخدم الشراكات التقنية مع المعسكر الشرقي (بقيادة الصين) كوسيلة لجني فوائد من المعسكر الغربي. فعندما تُعمّق الرياض أو أبو ظبي تنسيقها مع بكين في مجالات

حساسة كالمعلوماتية الضخمة، وتكنولوجيا المفاعلات الذرية، ومسالك إمداد الطاقة الشمسية، فإنها تولّد وضع أمن "الهاجس الاستراتيجي" لدى أمريكا وحلفائها. وهذا الهاجس دفع القوى الغربية إلى منح تعهدات أمنية أشد رسوخاً وتيسيرات تقنية وعسكرية أحدث لصون موقعها في المنطقة وصداً انفراد الشرق بقطاعات الغد. وفي المقابل، تُوظّف الصلات الدفاعية التقليدية مع الغرب كحصن سيادي يمنع أي محاولة صينية لفرض متطلبات اقتصادية غير متساوية، فهذا "التوازن في المصالح" يحوّل دول مجلس التعاون الخليجي من دور "التابع لمركز واحد" إلى "كيان مستقل ومؤثر" يمتلك الإمكانية لضبط إيقاع التفاعلات العالمية لخدمة أغراضه القومية، ما يوطّد وضعه كمركز ثقل في نظام عالمي متعدد القطبية. (مركز دراسات الخليج، 2026، ص9)

- **التحول الجوهري من "مستهلك للأمن" إلى "مؤفر للاستقرار الدولي":** أحدث التغيير الأخضر تحولاً هيكلياً في الهوية الجيوسياسية لدول الخليج بشكل عام ودولتي السعودية والامارات بشكل خاص؛ إذ انتقلت المنطقة من مفهوم "المُتلقي الساكن للأمن" إلى دور "المنتج الفعّال لاستقرار الموارد". ففي العقود الماضية، كان يُنظر للخليج كمنطقة "ضعيفة" تحتاج حماية عسكرية خارجية لضمان انسياب النفط، أما اليوم ومع ارتباط مصير الاقتصاد العالمي (سواء في أوروبا المتطلعة للحيد الكربوني أو آسيا المتعطشة للطاقة) بالهيدروجين والتقنيات النظيفة التي تُنتجها دول الخليج، فصار استقرار المنطقة "أولوية اقتصادية قصوى" للقوى العظمى لا تحتمل التراخي حتى أصبح الخليج "مخزناً دولياً للموارد النظيفة".

ويخلص الباحث إلى أن أي اختلال في الأمن القومي للخليج سيؤدي مباشرة إلى توقف في مسارات تحول الطاقة الدولية وإرباك لشبكات إمداد الطاقة المستقبلية. وهذا الترابط الجوهري يمنح دول مجلس التعاون الخليجي نفوذاً "هيكلياً" يتجاوز القدرة العسكرية؛ حيث باتت القوى العظمى مهتمة بصون وحماية الخليج دفاعاً عن مصالحها الاستراتيجية والتقنية الخاصة، وهو الأمر الذي يغير مفهوم الأمان من "وظيفة خارجية" إلى "تعاون مصلحي" يدعم دول مجلس التعاون الخليجي واستقلاليتها الجيواستراتيجية الكلية.

وختاماً بيّن تقييم هذا المحور أنّ الممر الأخضر الخليجي شكّل أساساً لـ "دبلوماسية متعددة الأطراف" نجحت عبرها دول مجلس التعاون في حياكة شبكة مصالح متشابكة تصل الشرق بالغرب. فبينما عدا الهيدروجين بمثابة تأمين لأمن الطاقة الأوروبي، صار الجانب التقني والتمويل الصيني عوامل دعم للمبادرات الوطنية. ويمثل هذا التنوع التجسيد الفعلي لاستراتيجية "الموازنة الاستراتيجية"، التي وضعت المنطقة في موضع يسمح لها بأقصى قدر من مرونة اتخاذ القرار السياسي والمالي في ظل نظام عالمي متغير. حيث إن القيمة المضافة لهذا التغير في العلاقات الدولية لا تكمن في تنويع الأسواق وحسب، بل في "الاستقلال الهيكلي عن التبعية الأمنية الغربية". والطاقة النظيفة تمنح دول مجلس التعاون الخليجي مجالاً للمناورة الدبلوماسية بعيداً عن قيود "الاعتراض" الجيوسياسي المعتاد. ويشدد الباحث أنّ توازن المصالح العالمية هو المبدأ الاستراتيجي المستجد الذي سيضمن بقاء الخليج بمثابة طرف فاعل مستقل وذو أهمية، مما يجعل التحول الأخضر الوسيلة السيادية التي تجعل تثبيت استقلال القرار الخليجي وصون مصالحه الجوهرية في المستقبل.

الخلاصة: تعكس تجربة دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، نموذجاً فريداً في الدراسات السياسية والاقتصادية الحديثة؛ حيث يرى الباحثون أن الاتجاه نحو الطاقة النظيفة تجاوز كونه مجرد تلبية لمتطلبات بيئية عالمية، ليغدو "خطة جيوسياسية رئيسية" تسعى لإعادة صياغة معنى القدرة الوطنية عبر تسخير المزايا الجغرافية والموقع للمنطقة، وأظهر البحث أن هذا التغيير يمثل تحولاً أساسياً من "الشرعية المرتكزة على العائد الطبيعي" إلى "الشرعية المبنية على الأفضلية والسيطرة التقنية"؛ فلم تعد الدول الخليجية تكفي بامتلاك الثروات الكامنة، بل باتت تطمح لامتلاك مقومات الإبداع في مسارات القيمة المضافة للطاقة.

وهو ما يمنحها "حصانة سيادية" ضد تقلبات النظام الدولي. ونجحت هذه التصورات المسنودة باستثمارات سيادية ضخمة تفوق مئات المليارات في تحويل تحدي "تراجع الطلب على النفط" إلى قاعدة لانطلاق القوة الجيوسياسية، عبر اعتماد نماذج متقدمة وصياغة تحالفات عابرة للقارات تربط بين التكنولوجيا الشرقية والأسواق الأوروبية،

مستنتجين من ذلك أن التنافس الأخضر المحتدم بين الرياض وأبوظبي، رغم طبيعته الصدامية وتعارض الأجندات العسكرية والسياسية في ملفات إقليمية عديدة، إلا أنه يشكل الدافع الرئيسي الذي يقود المنطقة نحو "تغيير إجباري" وكلي نحو الصدارة التقنية، مما يجعل من هذا التباين ذاته أداة استراتيجية لضمان استمرار الخليج كدائرة ثقل عالمية لا يمكن تجاوزها، حتى مع اختلاف التوجهات السياسية للعاصمتين، وبذلك، لم يعد الخليج مجرد مستودع للطاقة المألوفة، بل تحول إلى "نقطة ارتكاز جيوبوليتيكية" مؤثرة في تشكيل استقرار النظام الدولي متعدد الأقطاب، ومشدداً على أن مقاييس السيادة في القرن الحادي والعشرين أصبحت ترتبط بشكل وثيق بامتلاك مفتاح الحلول المناخية والتحكم في مسارات الطاقة المتجددة القادمة.

النتائج:

من التحليل العميق للأبعاد السياسية والاقتصادية لتحول الطاقة خلُصت الدراسة إلى النتائج الجوهرية الآتية:

- توفيق دول مجلس التعاون الخليجي في الانتقال من "سلطة الموارد" إلى "القيادة التقنية" عبر امتلاك مبادرات الهيدروجين والربط الكهربائي، ما جعل استدامة المنطقة مصلحة تقنية أساسية للقوى العظمى.
- اضمحلال مفهوم "الأمان في مقابل البترول" المؤلف وظهور "الاتحاد الاستراتيجي الكربوني" كبديل يمنح حواضر الخليج ثقلًا تفاوضياً أكبر ومجال مناورة أوسع في الشؤون الدولية.
- اعتماد تصور "التوازن الجيوسياسي المزدوج" الذي وائم بين الضغوط الغربية وتعاونات التقنية مع الشرق (الصين والهند)، الأمر الذي دعم استقلال القرار الوطني السيادي.
- تحول اتفاقيات إمداد الهيدروجين والطاقة النظيفة إلى "مستندات أمان" جوهرية تربط أمان الدول المستوردة باستقرار رقعة الخليج بشكل دائم.
- انتقال السعودية والإمارات من موقع الدفاع عن مصادر الوقود التقليدية إلى قيادة الحوار العالمي حول المناخ، مما أكسبهما حماية سياسية وقوة معنوية في صياغة الأجندة الدولية.
- ظهور "آثار مكانية" مستجدة للتحول الطاقوي عبر مشاريع (نيوم ومصدر) أفضت إلى إعادة تشكيل خارطة الجيوسياسية للمنطقة وخلق محاور قوة تقنية بعيدة عن مكامن النفط المعتادة.
- تسخير ريع النفط الجاري كـ "معبّر تمويلي" لإنشاء مقومات خضراء دائمة، مما أؤمن الاقتصادات الخليجية من مخاطر تقادم موجودات الهيدروكربون وضمن تواجدها المحوري في سوق الطاقة القادم.
- التبديل الأخير أكثر من مجرد تغيير لمصادر الطاقة، بل هو "خطط بقاء جيوسياسي" تهدف إلى تحويل الميزات الجغرافية (مثل غزارة الإشعاع الشمسي والموقع الحيوي للممرات المائية) إلى أدوات تأثير سلطوي تضمن حصانة الموجودات السيادية من التخلف في خضم التطورات العالمية.

التوصيات:

بناءً على ما تقدّم من نتائج يقترح الباحث التوصيات الآتية:

1. ضرورة تسريع وتيرة الانتقال من مرحلة استخدام التقنية الغربية إلى توطين معرفي عبر دعم مراكز الأبحاث الوطنية لتطوير الأبحاث وبراءات الاختراع المحلية، غلقاً للاعتماد على التبعية التكنولوجية الخارجية.
2. أهمية تأسيس "منظمة خليجية للطاقة النظيفة" تضطلع بمواءمة السياسات الإنتاجية والتصديرية، لتأمين اكتساب دول المجلس "نفوذاً سوقياً" يمكّنها من إدارة المستويات السعرية للوقود النظيف عالمياً على غرار الدور التاريخي والجيوسراتيجي الذي قامت به "أوبك" في حقل النفط.

3. وجوب اهتمام دول الخليج بالاستثمار الاستباقي في منظومة "الأمن السيبراني الأخضر" لحماية البنية التحتية للشبكات الذكية من التهديدات الإلكترونية في حروب الطاقة المستقبلية.
4. إعداد وتجهيز "الجيل الخليجي الأخضر" بمراجعة المقررات الدراسية وتوطين المعارف في مجالات الطاقة المتجددة لتسيير الثروة المستحدثة بكوادر محلية مجهزة.
5. تفعيل الروابط الجيواقتصادية عبر ممرات التعاون العابرة للقارات، وتوظيف الريادة الخليجية في الطاقة المتجددة ركيزة لتوطيد العلاقات مع دول الجنوب العالمي، مما يعيد تعريف الدور القيادي للمنطقة في صياغة سياسات الطاقة العالمية المستدامة.
6. تعزيز "الدبلوماسية الجيوبوليتيكية للطاقة" لضمان بقاء منطقة دول مجلس التعاون الخليجي حلقة وصل استراتيجية بين سلاسل توريد التكنولوجيا الخضراء في الشرق ومراكز الاستهلاك في الغرب.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. بوزير، جاسم. (2023). إعادة هيكلة أسواق العمل في ظل التحول الرقمي والأخضر. المركز العربي للبحوث التربوية، الكويت.
2. سالم، أحمد. (2025). إعادة صياغة التحالفات الدولية في عصر ما بعد النفط. دار الكتب الوطنية، أبو ظبي.
3. عبد الرؤوف، عماد. (2022). الدبلوماسية المناخية ودور الإمارات في السياسة الدولية. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي.
4. الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA). (2024). إحصائيات القدرة المتجددة 2024.
5. الشريف، عبد الله. (2023). مشروع نيوم وأثره على الريادة السعودية في سوق الهيدروجين العالمي. مجلة الدراسات الاستراتيجية، جامعة الملك سعود.
6. الظاهري، ناصر. (2024). استراتيجيات الطاقة المتجددة في الرؤى الوطنية الخليجية: دراسة مقارنة. مجلة السياسة والقانون، (12).
7. المنصوري، جاسم. (2024). مستقبل علاقات الطاقة الخليجية الهندية في ظل التحول الأخضر. مجلة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، دبي.
8. يوسف، خالد. (2024). الدبلوماسية الاقتصادية لدول الخليج في نظام عالمي متغير. مجلة المركز العربي للأبحاث، الدوحة.
9. يوسف، ناصر، وجيان، وي. (2024). الشراكة الخليجية الصينية في قطاع الطاقة المتجددة. مركز البحوث الاستراتيجية، الرياض.
10. العتيقي، خالد، والزهراني، عبد الرحمن. (2023). تنويع مصادر الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي: الإمكانيات والتحديات. مجلة دراسات خليجية وأبحاث الطاقة، (2)9.
11. العلي، عبد الله، والشمري، محمد. (2022). الاقتصاد السياسي للطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي: التحديات والتحويلات الاستراتيجية. مجلة البحوث السياسية والاقتصادية الخليجية، (1)12.
12. الحربي، فيصل، والزهراني، سالم. (2023). دمج الطاقة التقليدية والمتجددة في دول مجلس التعاون الخليجي: التحديات المؤسسية والاستراتيجية. مجلة العلوم الإدارية والاقتصاد الخليجي، (2)8.

13. مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية. (2026). دراسة تغير المناخ والتحول الاقتصادي في دولة الكويت. جامعة الكويت.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

1. Alaqeel, T., & Hasan, S. (2020). Energy Exchanges on GCCIA Interconnector. Gulf Cooperation Council Interconnection Authority (GCCIA).
2. Bousrih, Jihen, & Elhaj, Manal. (2025). Energy transition in the GCC: From oil giants to green leaders? *Energies*, 18(13), 3460. <https://doi.org/10.3390/en18133460>
3. Chen, Lin. (2024). *The Green Hydrogen Corridor: GCC-EU Energy Relations and Geopolitical Implications*. Palgrave Macmillan, London.
4. El Katiri, L., & Fattouh, B. (2018). *The Future of Oil and Gas in the GCC: The Impact of Clean Energy Transitions*. Oxford Institute for Energy Studies.
5. Fattouh, Bassam, & Sen, Anupama. (2021). Economic diversification in Arab oil-exporting countries in the context of peak oil and the energy transition. In G. Luciani & T. Moerenhout (Eds.), *When Can Oil Economies Be Deemed Sustainable?* (pp. 73–97). Palgrave Macmillan, Singapore. https://doi.org/10.1007/978-981-15-5728-6_5
6. Goldthau, Andreas, & Sitter, Nick. (2023). *Energy Geopolitics and the Carbon Border Adjustment Mechanism*. Oxford University Press, Oxford.
7. Hafner, Manfred, & Tagliapietra, Simone. (2020). *The Geopolitics of the Global Energy Transition*. Springer, Cham. <https://doi.org/10.1007/978-3-030-39066-2>
8. International Renewable Energy Agency (IRENA). (2022). *Geopolitics of the Energy Transformation: The Hydrogen Factor*. International Renewable Energy Agency, Abu Dhabi. <https://www.irena.org/Publications/2022/Jan/Geopolitics-of-the-Energy-Transformation-Hydrogen>
9. Kamrava, Mehran. (2022). *The Gulf States in International Political Economy*. Oxford University Press, Oxford.
10. Krane, Jim. (2024). *Energy Governance in the Gulf: From Oil Monarchies to Sustainable States*. Oxford University Press, Oxford.
11. Luciani, Giacomo. (2024). *The Political Economy of Energy Transition in the GCC*. Palgrave Macmillan, London.
12. Mehta, Rahul, & Kapoor, Sanjay. (2025). *The Indo-Gulf Corridor: Technology, Trade and Energy Transitions*. Academic Press, New Delhi.
13. Noussan, Michel, Raimondi, Pier Paolo, Scita, Rossana, & Hafner, Manfred. (2020). *The role of green and blue hydrogen in the energy transition—A*

- technological and geopolitical perspective. *Sustainability*, 13(1), 298.
<https://doi.org/10.3390/su13010298>
14. The Emirates Policy Center. (2023). *Managing Climate Change in the Gulf Countries and the Broader Middle East: Regional Approaches for COP28*. The Emirates Policy Center, Abu Dhabi.
15. Vakulchuk, Roman, & Overland, Indra. (2022). *The Geopolitics of Renewable Energy: Global Trends and Regional Perspectives*. Routledge, London.
16. Westphal, Kirsten, Pastukhova, Maria, & Pepe, Jacopo Maria. (2022). *Geopolitics of Electricity: Grids, Space and (Political) Power*. SWP Research Paper 2022/RP 06. Stiftung Wissenschaft und Politik.
<https://doi.org/10.18449/2022RP06>
17. Yousef, Khaled, & Jian, Wei. (2024). *GCC-Asia Relations in the Energy Transition Era: US-China Competition and the Gulf's Positioning*. *Journal of International Affairs*.
18. 35. Kabbani, Nader, & Ben Mimoune, Nejla. (2021). *Economic diversification in the Gulf: Time to redouble efforts*. Brookings Institution, Doha. الرابط
19. 36. Shehab, Elmekdad. (2023). *The geopolitics of the global energy transition and its implications on the Arab Gulf region: A review*. *Journal of Social and Political Sciences*, 6(1), 175–187.
<https://doi.org/10.31014/aior.1991.06.01.404>